الأمم المتحدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

د. علي حسن أبو بكر•

مقدمة: ازدادت المساعي صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على غرار ما تم في أقاليم ومناطق أخرى في العالم، ففي أمريكا اللاتينية تم الاتفاق على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، من خلال توقيع دولها على معاهدة تلاتيلولكو (Talatelolco). وفي منطقة جنوب المحيط الهادي عبر توقيع معاهدة راروتونقا (Rarotonga). بالإضافة الى أفريقيا والتي أبرمت معاهدة بيليندابا (Pelindaba). وتقود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات العلاقة جهودا حثيثة لتوسيع دائرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومنها منطقة الشرق الأوسط، والتي يبدو أن قيامها رهين بإسرائيل المالك لهذا السلاح فعلياً في المنطقة، والمعززة بهيمنة وسطوة الولايات المتحدة عالمياً الداعم الرئيس لها.

• – جامعة بنغازي ـ كلية العلوم والآداب/ الواحات

وفي سبيل تغطية جوانب الموضوع، قسم الباحث ورقته الى خمسة أجزاء، يناقش القسم الأول : التعريفات المتعددة لمنطقة الشرق الأوسط، أما القسم الثاني : فيتحدث عن القدرات النووية الإيرانية والإسرائيلية في المنطقة، ويتطرق الباحث في القسمين الثالث والرابع: لجهود الأمم المتحدة ومواقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيال منطقة الشرق الأوسط اللانووية، أما القسم الخامس: فقد خصه الباحث بمناقشة الإطار القانوني لمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في أمرين :الأول: أهميتها النظرية من خلال المساهمة في إيجاد تراكم معرفي في الموضوع، أما الآخر فهو عملي متعلق بواقع تسعى دول المنطقة إلى تحقيقه من خلال علاقاتها وسياساتها الخارجية، وتسليط الضوء على الفرص والتحديات المتاحة والتي يجب أن تكون واضحة أمام صانع القرار ومنفذي السياسة الخارجية لدول المنطقة.

المشكلة البحثية: تطرح هذه الورقة البحثية مجموعة من التساؤلات الرئيسة حول منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية، تتمحور حول : ما هي الجهود المبذولة من الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمات ذات العلاقة بهدف قيامها؟ وما التحديات والعقبات التي تواجه تلك الجهود وتحول دون ذلك؟

وما الفرص المتاحة لتحقيقها، ومالمزايا التي تتحصل عليها دول المنطقة بعد ظهورها؟.

منهجية البحث: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج القانوني، والذي يعتبر الأكثر ملائمة في هذا النوع من الدراسات، حيث يسمح بالتعرف على شكل العلاقة بين أعضاء الأمم المتحدة وكذلك العلاقة مع المنظمات التابعة لها ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذلك القراءة الصحيحة للقرارات الصادرة عن المنظمة الدولية، ومعرفة شرعية تصرفات الدول ومدى مطابقتها لنصوص الميثاق.

أولاً: تعريف منطقة الشرق الأوسط

إن تعريف مصطلح الشرق الأوسط مسألة تتسم بالتعقيد الشديد، وبخاصة أن جغرافية المنطقة يصعب تحديدها، نظراً إلى العديد من الأمور الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، والتي وضعت التعريفات لمنطقة الشرق الأوسط بناءً عليها، ويمكن أن نستعرض هنا بعضاً من هذه التعريفات للتعرف على الاختلافات حول هذا المصطلح.

(1) تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية: تعرفها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً[1]. ونلاحظ أن هذا التعريف قد استبعد دول المغرب العربي وكذلك الصومال وجيبوتي والسودان، على الرغم من أنها أعضاء في جامعة الدول العربية، واستبعد كذلك تركيا باعتبارها عضو في حلف الأطلسي، غير أنه ضم إسرائيل وإيران إلى منطقة الشرق الأوسط.

(2) تعريف الأمم المتحدة: عرفت دراسة الأمم المتحدة منطقة الشرق الأوسط عام 1975 بأنها المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً، ومن سوريا

([1]) **"Technical study on different modalities of safeguards in the middle east"** IAEA – GC (zu august 1989(, p.p. 34-38.

نقلاً عن: فوزي حماد، و عادل محمد أحمد ، **مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط**، في: محمد إبراهيم منصور (محرر) ، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، الطبعة الأولى ، 2001، ص ص 58-59.

شـــمالاً حتى اليمن جنوباً، أي أنها أخذت بتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق ذكره.

غير أن الأمم المتحدة طورت من تعريفها في عام 1989، وعرفت المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل، حيث ورد ذلك في دراسة لها حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط[1].

(3) تعريف الولايات المتحدة: يمكن الاســـتناد في تعريف الولايات المتحدة لمنطقة الشـــرق الأوســـط على ما ورد في مبادرة الرئيس الأمريكي بوش الأب 1991، والتي هدفت للحد من التســـلح في المنطقة، وقد حددت المبادرة منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الممتدة من إيران شرقاً حتى المغرب غرباً وكذلك إسرائيل. وقد استبعد التعريف الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط تركيا على الرغم من الدور الذي يمكن أن تلعبه فيها.

(4) التعريف الإســـرائيلي: يعتبر التعريف الإســـرائيلي، من أكثر التعريفات توســـعاً، حيث أنه يشـــمل كل الدول العربية وإيران وكذلك باكســـتان، نظراً لأن إسرائيل تنظر للقنبلة النووية الباكستانية باعتبارها قنبلة إسلامية، على الرغم من ارتباط السلاح النووي الباكستاني بالصراع مع جارتها الهند.

(5) التعريف العربي لمصطلح الشرق الأوسط: يمكن الاستناد في التعريف العربي لمنطقة الشرق الأوسط على مشروع معاهدة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أســـلحة الدمار الشـــامل، أعدتها جامعة الدول العربية، بواســـطة

(1) Jan prawitz and James F. Leonard, **A zone free of weapons of mass destruction in the middle East** (new york: united nations, 1996). P. 63.

نقلاً عن: المصدر السابق، ص59.

الأمانة العامة، بناء على توصية وقرار مجلس الجامعة في مارس 1993، وهو المشـــروع الذي طرح وتمت مناقشـــته في دورة انعقاد جامعة الدول العربية رقم 103 في عام 1995، وجاء في مادته الأولى من الديباجة تعريف مصـــطلح منطقة الشرق الأوسط أنه "الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى إيران وإسرائيل"[1].

([1]) المصدر السابق، ص 61.

ثانياً: القدرات النووية في منطقة الشرق الاوسط

بشكل عام ووفقاً لأغلب التعريفات لمنطقة الشرق الأوسط، فإنها تخلو من الأسلحة النووية، باستثناء إسرائيل والتي تمتلك فعلياً هذا السلاح، وإيران التي لا تخفي محاولاتها امتلاكه. هذا لو استبعدنا المشروع العراقي والذي انتهى بالعدوان الإسرائيلي أولاً، والغزو الأمريكي للعراق في 2003 بعد ذلك، والمشروع الليبي والذي انتهى بالتسليم الطوعي في ديسمبر 2003[1].

(1)السلاح النووي الإسرائيلي: تعتبر القدرات والأسلحة النووية الإسرائيلية، هي الأقدم والأهم والأخطر في منطقة الشرق الأوسط، وهي قدرات تنفرد بها إسرائيل ولا مثيل لها في المنطقة، كما أن الخيار النووي، أي امتلاك إسرائيل للسلاح النووي اتخذ في مرحلة مبكرة[(2)]، وحتى قبل إنشاء لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية عام 1952. وقد استفادت إسرائيل من العلماء اليهود الذين عملوا في مجال الطاقة النووية في الولايات المتحدة، في معرفة الأسرار النووية، أما التكنولوجيا النووية، فقد تم الحصول عليها عن طريق فرنسا، والتي زودت إسرائيل بمفاعل نووي (مفاعل ديمونة) عام 1956، وذلك للأغراض العسكرية، ولإنتاج البلوتنيوم. والجدير بالذكر أن هناك تعاون إسرائيلي فرنسي قبل هذا التاريخ، حيث شاركت إسرائيل في التفجير الفرنسي في صحراء الجزائر عام 1960.

([1]) ممدوح حامد عطيه، **إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص197.

([2]) For more information about the start of Israel nuclear programmer – you can see – Fuad jabber, **Israel and nuclear arsenal**, (international institute for strategic studies, chatdo & windus, London, 1971).

وقد عملت إسرائيل جاهدة وفي إطار مبدأ سياسة اللابديل عن الحصول على الرادع النووي للمحيط من أجل الاستقرار والبقاء، وكذلك لا بديل عن تدمير أي مقدرات نووية لدول المنطقة، كما حدث ودمرت المفاعل العراقي (أوزيراك)، والخاضع لضمانات وكالة الطاقة الدولية[1].

ووفقاً للتقارير فإنه يقدر حجم الأسلحة النووية الإسرائيلية بمئتي رأس وقنبلة نووية تم تجميعها، وأن إسرائيل مستمرة في تطوير ترسانتها النووية من خلال بناء مفاعلات نووية جديدة، بالإضافة إلى هذا، فإن إسرائيل دخلت مجال إنتاج القنابل الهيدروجينية والنيترونية.

والواقع أن إسرائيل تسمح بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقط على المفاعل الإسرائيلي في ناحال سوريك، الذي حصلت عليه من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى بعض المنشآت الأخرى الثانوية، التي تحصل على مواد مشعة من هذا المفاعل، وأما باقي منشآت إسرائيل النووية فإنها لا تخضع لأي رقابة.

وتضع إسرائيل ثلاثة شروط لقبول ترتيبات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أولها :التفاوض المباشر الذي لا يخضع لأي شروط مسبقة بينها وبين البلدان العربية، وثانيهما: اتخاذ ما يلزم من ترتيبات مزودة لدعم الثقة المتبادلة بينها وبين دول المنطقة، وآخرها: أن يتم

(1) For more information, you can see. Shai Feldman, **nuclear weapons and arms control in the middle east**, CSIA studies in international security (Cambridge, MA, London: MTT press, 1997).

التصديق على الاتفاقية المنشأة للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل من قبل جميع الدول المعنية[1].

من المتوقع أن تقوم إسرائيل في حالة عزمها على استخدام السلاح النووي بقصف آبار ومنشآت النفط في العديد من الدول العربية وذلك لإثارة الرعب والذعر وتدمير الاقتصاد لهذه الدول، كما أن إسرائيل عندما تريد مهاجمة الدول العربية فإنها تقصد بذلك العراق وسوريا ومصر والسعودية والأردن وليبيا، لأن هناك احتمال ضعيف أن تستخدم إسرائيل السلاح النووي في ضرب الجيوش العربية في دول المواجهة، لكن الاحتمال الأكبر هو ضرب القدرات العسكرية العربية في الدول التي تقوم بالمساندة.

(2)القدرات النووية الإيرانية: تم إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية 1974، وتم التخطيط لبرنامج نووي كبير، يتضمن مفاعلات لتوليد الكهرباء، ودورة الوقود النووي، حيث تم التعاقد على ستة محطات كهرونووية من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وقد تمكنت إيران من الحصول على تقنية إثراء اليورانيوم من خلال شراء نسبة من أسهم شركة (يورووديف) لإثراء اليورانيوم، وقد تمكنت في 1976 من تنفيذ محطات بوشهر 1 وبوشهر2.

([1]) زكريا حسين، **الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة**، في: محمد إبراهيم منصور (محرر) ، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، الطبعة الأولى ، 2001، ص 312 – 313.

وساندت الولايات المتحدة إيران في البداية، وأمدتها في 1976 بمفاعل بحثي قدرته 5 ميغاوات، هذا بالإضافة إلى التعاون مع الدول الغربية الأخرى ألمانيا وفرنسا.

بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، اتجهت إيران إلى التعاون مع دول غرب أوروبا، خاصة، ألمانيا وإسبانيا لاستكمال مفاعلات بوشهر، إلاّ أنها فشلت في ذلك، مما جعلها تتجه إلى الصين وروسيا والأرجنتين، فقد طلبت إيران من الصين إمدادها بمفاعل يعمل بالماء الثقيل، وطلبت من الأرجنتين إمدادها بمنشآت إنتاج ماء ثقيل، وكذلك تصنيع الوقود النووي، إلاّ أن الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى أقنعت الصين بوقف الصفقة، ووقف الشحن بالنسبة للأرجنتين ، لأنه كان قد تم الاتفاق معها[1].

وأعادت إيران إحياء برنامجها النووي، باعتزامها بناء عشرة محطات نووية من خلال العشرين عاماً القادمة، وذلك بالتعاون مع روسيا الاتحادية والصين، بهدف الحصول على 20% من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النووية، وقد استفادت إيران من التعاون مع بعض علماء الذرة الروس، وأعلن مدير البرنامج النووي الإيراني أن حوالي 150 خبير نووي روسي يعملون بالفعل في المشروع، وعلى الرغم من المحاولات الأمريكية بوقف صفقة المفاعلات الروسية لإيران، إلاّ أن روسيا لم توقفها.

([1]) غازي رابيعه، **الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة (1967 – 1980)**، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، 1994، ص 650.

ورغم هذه العقبات أمام البرنامج النووي الإيراني، يجري العمل على استكمال مفاعل بوشهر، وقد وافق الجانب الإيراني على إعادة الوقود المستهلك إلى روسيا لتطمين الجانب الأمريكي.

وبالنسبة لإثراء اليورانيوم ودورة الوقود، فقد أشارت صور الأقمار الصناعية في سبتمبر 2002 إلى وجود مرفق لإثراء اليورانيوم في نتانز بوسط إيران، كما تضح للوكالة الدولية، ومن خلال زيارة مفتشيها إلى الموقع المذكور، وجود برنامج متقدم لإثراء اليورانيوم.

لقد أكدت الحكومة الإيرانية، إن الهدف من برنامجها النووي هو تأمين الاحتياجات الإيرانية في الكهرباء، ونفت سعيها لامتلاك القنبلة النووية، وأكدت على الأهداف السلمية لبرنامجها، وأعلنت تقيدها بمتطلبات معاهدة منع الانتشار النووي، كما وقعت إيران البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي في ديسمبر 2003[1].

([1]) فوزي حماد، وعادل محمد أحمد ، **مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 159 – 172.

ثالثاً: جهود الأمم المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط اللانووية

في عام 1974 كانت إيران – وهي تحت حكم الشاه وبمساندة مصر، أول من اقترح جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية[1]، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أصدرت القرار رقم 3263 في 9 ديسمبر 1974، والقاضي بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وأشار القرار في ديباجته إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر 1974، الذي اقترح فيه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وإلى رسالة شاه إيران، وإلى إشارة الجمعية العامة في 1974/9/6 بقضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وإلى الإعلان الخاص بأفريقيا اللانووية، الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي الأول في 1964، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الجمعية العامة لاحظت مبكراً أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق الأهداف العلنية في الإعلان الخاص باعتبار أفريقيا لا نووية[2].

ونص القرار على أن الجمعية العامة:

- تشيد بفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

([1]) Claudia Baumgart and Harold muller, **nuclear weapons, free zone in the middle east: Apie in the sky?**, The Washington quarterly, vol. 28. No. 1, winter 2004 – 05.

([2]) فوزي حماد وعادل محمد أحمد، **إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الفرص والتحديات**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 193 – 194.

- وتعتبر أن مما لا غنى عنه لتعزيز تلك الفكرة أن تقوم كافة الأطراف في المنطقة، بالامتناع عن إنتاج أسلحة نووية أو تجربتها أو الحصول عليها أو حيازتها على أي نحو آخر.
- وتدعو الأطراف في المنطقة إلى الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.
- وتعرب عن أملها في تعاون جميع الدول ولاسيما الدول النووية في تحقيق أهداف هذا القرار.

ظل هذا القرار يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة كل عام، ويصدر بالأغلبية حتى عام 1980، وهو العام الذي قبلت فيه إسرائيل بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع مصر في عام 1979، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن والقرار يصدر سنوياً بتوافق الآراء، وذلك بعد انضمام إسرائيل إلى تأييد القرار على أن يتم ذلك عن طريق التفاوض المباشر بين جميع الأطراف.

في أول اجتماع للدورة الخاصة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والتي عقدت في 1978، جاء في بيانها الختامي ــ والذي صدر بتوافق الآراء ـ تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

تجدر الإشارة إلى أن الربط المبكر بين إنشاء منطقة الشرق الأوسط اللانووية وأبحاث أفريقيا لا نووية تأكد في ديباجة معاهدة إخلاء أفريقيا من السلاح النووي التي فتحت للتوقيع في القاهرة في إبريل 1996[1].

([1]) المصدر السابق، ص195.

رابعاً: موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤتمرات الدولية من الشرق الاوسط منطقة لانووية

(1)موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية: يظهر بشكل واضح رغبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ويعزز هذه الرغبة إدراج السلاح النووي الإسرائيلي في جداول أعمال المنظمة بشكل مستمر خلال الفترة من عام 1987 إلى عام 1991. دعت فيها إسرائيل إلى ضرورة أن تضع منشأتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتكررت هذه الدعوة بشكل دوري[1].

غير أنه وبناء على توصية من رئيس المؤتمر العام 1992 في الدورة (36) للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم حذف بند القدرات النووية الإسرائيلية من جدول أعمال الوكالة، نظراً لانطلاق عمليات السلام في الشرق الأوسط، وفي هذه الدورة قدم المدير العام للوكالة إلى المؤتمر تقريراً يوضح فيه الالتزامات المطلوبة من دول المنطقة لإنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، كما أوضح التقرير آليات التحقق، والتي وصفها بأنها ستكون آليات إقليمية وكذلك دولية، نظراً للطبيعة الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط[2].

وقد صدر عن المؤتمر (36) للوكالة القرار رقم 601 لعام 1992 والذي يؤيد المقترح المصري بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق

([1]) **IAEA GC (44) 8.28 June 2000.**

([2]) تقرير مقدم من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى: المؤتمر العام للوكالة، بموجب **الوثيقة رقم 1019** بتاريخ 1992/9/16.

الأوسط، كما كلف القرار مدير عام الوكالة بإجراء المشاورات اللازمة مع دول المنطقة، في سبيل إنجاز الشرق الأوسط اللانووية، على أن يقدم تقرير يوضح مدى التقدم في تنفيذ القرار في الدورة (37) للمؤتمر العام للوكالة وكذلك لمجلس المحافظين[1].

وبناء على القرار سالف الذكر قام مدير عام الوكالة بالمشاورات مع دول المنطقة وظهر بوضوح الاختلاف في وجهات النظر حيال إنشاء المنطقة، فقد اعتبرت الدول العربية أن البداية تكمن في توقيع إسرائيل على معاهدة عدم الانتشار النووي، وترضخ لضمانات الوكالة، كبادرة لحسن النوايا، ورأت إسرائيل أنه لا يمكن بحث هذا الموضوع قبل التوصل إلى سلام دائم بين دول المنطقة، بالإضافة إلى أن إنشاء المنطقة الخالية يتم بالتفاوض بين الدول الأطراف بشكل مباشر[(2)].

وقد أصدر المؤتمر العام للوكالة القرار رقم (627) في الدورة (37)، والذي طلب فيه من المدير العام للوكالة استمرار جهوده والاتصال بجميع الأطراف بغية تنفيذ القرار[(3)]، وقد ألحق ذلك القرار بآخر في عام 1993، يحث

---

(1) محمد بهاء الدين الغمري، **المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وأفريقيا**، في: الخيار النووي في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 130.

(2) تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المقدم إلى مجلس المحافظين، وإلى المؤتمر العام للوكالة، بخصوص منطقة الشرق الأوسط. **Vo. 2682 – Gc (38) 1072, 10 September 1993**.

(3) **IAEA GC (XXX1) res. 601. September 1992.**

فيه دول المنطقة على اتخاذ خطوات فعالة بشـــأن منطقة الشـــرق الأوســـط اللانووية.

كما أصـــدر في العام 1995، القرار رقم (24)، الذي دعا فيه مدير عام الوكالة، إلى بذل المزيد من الجهد، وحث الأطراف في منطقة الشـرق الأوسـط على تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتباره خطوة في اتجاه إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، وزرع الثقة بين الأطراف.

غير أن الاختلاف في وجهات النظر كان هو السـائد بين دول المنطقة، وخاصة وجهات النظر العربية في مقابل الأخرى الإسرائيلية[1].

وقد أعاد المؤتمر العام للوكالة ابتداء من العام 1998، إدراج بند القدرات النووية الإســـرائيلية في جدول أعماله، وخلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2004، قام مدير عام الوكالة بزيارة عدد كبير من دول المنطقة بما فيها إسـرائيل، بغرض تقريب وجهات النظر بشـأن إنشـاء منطقة خالية من السـلاح النووي في الشـــرق الأوســـط، وقد طالب مدير عام الوكالة إســـرائيل بالبدء في مفاوضات مع الدول الأطراف في المنطقة بغرض بناء الثقة بين كل الدول.

(2)موقف مؤتمرات مراجعة معاهدة انتشار الأسلحة النووية:

([1]) تقرير مقدم من المدير العام للوكالة إلى مجلس المحافظين، والمؤتمر العام بشأن الشرق الأوسط، وتطبيق ضمانات الوكالة الدولية.

Vo/ 2861- Gc (40) 6. 9 may 1995.

هناك جهود بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في مؤتمرات مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[1].

(أ)المؤتمر الأول للمراجعة، مايو عام 1975:

تضمن البيان الختامي حث الدول النووية على مساندة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ورغم صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974 بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلا أنه لم يتم الإشارة إلى المبادرة.

(ب)المؤتمر الثاني مايو عام 1980:

رغم انعقاد المؤتمر في ظل تطورات إيجابية، مثل انعقاد دورة خاصة للأمم المتحدة متعلقة بنزع السلاح عام 1978، إلا أنه لم يصدر بيان ختامي، كما أن المؤتمر لم يشر إلى قرار الجمعية العامة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

(3)المؤتمر الثالث أغسطس/ سبتمبر عام 1985:

يعد من أنجح المؤتمرات، فقد استطاع إصدار بيان ختامي، وكانت قضية حماية المنشآت النووية الخاضعة للضمانات الشاملة من الهجوم العسكري من أهم قضايا المؤتمر، بعد الهجوم الإسرائيلي في عام 1981 على

(1) للمزيد حول الجهود الدولية يمكن النظر الى: مصطفى علوي سيف، **الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي، في: مصطفى علوي سيف (محرر)، مخاطر وتداعيات الانتشار النووي**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، 2007.

المفاعل النووي العراقي أوزيراك والخاضع للضمانات الشاملة، لذلك حث المؤتمر على حماية المنشآت النووية من الهجوم العسكري، ودعا البيان لأول مرة وفي إطار مساندة إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، الأطراف للاهتمام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

(4)المؤتمر الرابع للمراجعة عام 1990:

كانت قضية البرنامج النووي العراقي، ومدى فعالية الضمانات المرتبطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحث الوكالة للقيام بالتفتيشات الخاصة في حالة الشك من القضايا المثارة في المؤتمر، لم ينجح المؤتمر في إصدار بيان ختامي، غير أنه توصل إلى توافق الآراء بشأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ورحب بمبادرة مصر لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وبقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط، وحث الدول للعمل على إنشاء تلك المنطقة، وهي المرة الأولى التي يشار فيها إلى المبادرتين المتعلقتين بالشرق الأوسط، رغم أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن، قد صدر في ديسمبر 1974.

(5)مؤتمر التمديد والمراجعة مايو 1995([1]):

وفقاً للفقرة الثانية من المادة العاشرة من المعاهدة، فإنه يتم بعد خمس وعشرين سنة من نفاذها، عقد مؤتمر النظر في استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل

([1]) لمعرفة المزيد حول معاهدة الانتشار النووي والاجراءات التي تم اتخاذها في مؤتمرات المراجعة للاتفاقية ما قبل العام 1995، ينظر الى: خليل إسماعيل الحديثي، **معاهدة انتشار الأسلحة النووية: المسار والمستقبل في ضوء المؤتمر الاستعراضي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 75، بيروت، 1993، ص37 وما بعدها.

غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة جديدة، ويكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف في المعاهدة[1].

قرارات مؤتمر تمديد ومراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية:

في ضوء هذه الجهود، وافق مؤتمر التمديد في 1995 بالتوافق على صفقة من أربعة قرارات، ثلاثة قرارات منها تنفيذية وقرار خاص بالشرق الأوسط وهي:

1- قرار تنفيذي يتعلق بالتمديد اللانهائي.

2- قرار تنفيذي يتعلق بتعزيز عملية المراجعة.

3- قرار تنفيذي يتعلق بالمبادئ والأهداف المتعلقة بمنع الانتشار النووي.

4- قرار خاص بالشرق الأوسط، وهو جزء من مجموعة القرارات التي أدت إلى الموافقة على توافق الآراء على كل القرارات.

ومن المهم لأغراض هذه الدراسة تناول القرارات التي تتعلق بالشرق الأوسط، حيث تضمن القرار التنفيذي رقم 3، وهو وثيقة مبادئ وأهداف منع الانتشار النووي ونزع السلاح، على فقرة خاصة بإنشاء المنطقة، حيث نصت الفقرة الرابعة على "إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً وعلى أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين المنطقة المعنية،

(1) فوزي حماد و عادل محمد أحمد، **إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الفرص والتحديات**، مصدر سابق، ص 241 – 243.

يعزز السلم والأمن الدولي والإقليمي، وضرورة تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومن جميع أسلحة التدمير الشامل، لاسيما في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط باعتبارها ذات أولوية".

قرار الشرق الأوسط:

هو القرار الذي أعدته مصر، ولعبت الجزائر دوراً مهماً في صياغته، وقدمته باسم 14 دولة عربية، وقد سحبت مصر والدول العربية تبنيها للقرار بعد أن أدخلت عليه تعديلات من بينها رفع اسم إسرائيل وجعل القرار أكثر تعميماً نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة، وينص مشروع القرار على أن تتبنى تقديم القرار الدول الثلاث وديعة المعاهدة وهي الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا، ويتضمن بذل الجهود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة قد أوصى المؤتمر بأن يدعو الدول المتبقية غير الأطراف في المعاهدة بالانضمام إليها، وقبول التزام قانوني ودولي بألاّ تحوز أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية، وأن تقبل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع نشاطاتها النووية، ويدعو جميع دول الشرق الأوسط الى الالتزام بتنفيذه.

كما يدعوها إلى أن تتخذ خطوات عملية بهدف إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة قابلة للتحقق على نحو فعال، خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إطلاقها، وأن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تعرقل هذا الهدف، كما يدعو جميع الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي وبصفة خاصة الدول النووية إلى مد يد العون، وأن تبذل

أقصى جهودها من أجل الإنشاء المبكر من جانب الأطراف الإقليمية لمنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في الشرق الأوسط، وقد أشار القرار إلى قرار مجلس الأمن رقم 687 (الفقرة 14) وتضمن أيضاً وسائل الإيصال، ولم يحدد مدى للصواريخ.

ويتضح ذلك الاهتمام الكبير بالشرق الأوسط في مجموعة القرارات المترابطة التي أدت إلى التمديد اللانهائي للمعاهدة الذي يرتكز على قرار خاص بالشرق الأوسط، والفقرة الرابعة الخاصة بالشرق الأوسط دون المناطق الأخرى من العالم، تؤكد المشكلة القائمة في تلك المنطقة بصفة خاصة بالنسبة لمسألة منع الانتشار، حتى وإن استبعد اسم إسرائيل صراحةً، إلا أنه كان خطوة مهمة، فلقد كان البرنامج النووي الإسرائيلي غير قابل للنقاش، وكانت هذه المرة الأولى التي يطرح فيها للمناقشة[1].

(6)مؤتمر المراجعة الأول بعد التمديد – أبريل 2000:

نتائج المؤتمر بالنسبة للشرق الأوسط:

عبر المجتمع الدولي عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حيث اعتمد المؤتمر بالإجماع البيان الختامي، الذي أعاد التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووي، وأن تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث نص على: "يشير المؤتمر إلى أنه في الفقرة 4 من القرار المتعلق بالشرق

([1]) المصدر السابق، ص 250 – 253.

الأوسط لعام 1995، طلب من دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد للمعاهدة جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويلاحظ المؤتمر في هذا الصدد، أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط، يذكر أن العديد من الدول انضمت إلى المعاهدة، وبذلك تصبح جميع دول منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل أطرافاً في معاهدة منع الانتشار النووي، ويرحب المؤتمر بانضمام هذه الدول، ويؤكد مجددا أهمية الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي، وأن تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط".

وهذه هي المرة الأولى في مؤتمرات المراجعة وفي غيرها من قرارات الأمم المتحدة، التي يشار فيها إلى إسرائيل بالاسم[1].

أعاد المؤتمر التأكيد على أهمية قرار الشرق الأوسط عام 1995 الصادر عن مؤتمر التمديد والمراجعة، والاعتراف بأن القرار مازال صالحا وقائماً إلى أن يحقق أهدافه، وأن القرار الذي رعته الدول الوديعة للمعاهدة وهي

(2) في حال عدم انضمام اسرائيل وايران لمنطقة الشرق الاوسط اللانووية فإنها تفقد قيمتها، وبالتالي بعض من محددات قيامها. ينظر في هذا الى: محمد أحمد عبدالسلام، **محددات إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية: دراسة تقريرية مع التطبيق على منطقة الشرق الاوسط**، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.

الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وبريطانيا يشكل عاملاً أساسياً من نتائج المؤتمر، وأساس التوصل للتمديد اللانهائي للمعاهدة في 1995.

كما أعاد المؤتمر التأكيد أن معاهدة منع الانتشار النووي، مازالت تلعب دوراً حيوياً في منع انتشار الأسلحة النووية، وأن المؤتمر مازال مقتنعاً بأن الانضمام للمعاهدة يمكن أن يحقق هذه الأهداف. كما حث المؤتمر الدول الأربع المتبقية خارج المعاهدة، وهي إسرائيل والهند وباكستان وكوبا، للانضمام للمعاهدة دون تأخير (انضمت كوبا بعد ذلك في 2002)، ودون شروط، وأن تعقد اتفاقات ضمانات شاملة طبقا للبرتوكول الإضافي للضمانات، كما أكد المؤتمر مساندته لاقتراحات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط. ودعا المؤتمر، وبخاصة دول الشرق الأوسط، إلى إعادة التأكيد أو الإعلان عن مساندتهم لإنشاء منطقة قابلة للتحقق الفعال خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وأن تقدم إعلاناتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأن تتخذ خطوات عملية تجاه ذلك الهدف[1]. كما طالب المؤتمر من الدول، وبخاصة دول الشرق الأوسط، أن تقدم تقارير من خلال الأمين العام للأمم المتحدة، إلى رئيس مؤتمر المراجعة لعام 2005 وإلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر، عن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز إنجاز تلك المنطقة، وتحقيق أهداف قرار الشرق الأوسط لعام 1995، كما أصدر المؤتمر بياناً يتعلق بالخطوات الـ13 في مجال نزع السلاح.

(1) لم يشفع للعراق الانضمام للمعاهدة: للمزيد ينظر الى: هانز بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً عن التفتيش**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2006.

وهكذا فقد تضـــمن البيان الختامي للمؤتمر فقرة خاصـــة، أشـــارت إلى إسـرائيل بالاسـم للمرة الأولى، وطالبتها بالانضـمام إلى معاهدة منع الانتشـار النووي[1].

خامساً: الإطار القانوني والالتزامات القانونية لمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية

إن أهم ما يميز المعاهدات المنشأة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ما يلي:

1- أنها تمنع إجراء التفجيرات النووية بأنواعها – باســـتثناء منطقة أمريكا اللاتينية – حتى ولو كانت للأغراض الســـلمية، الأمر الذي يعطي دعماً إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

2- أنشـــأت المناطق الخالية آليات تحقيق إقليمية، لا تهدف فقط إلى تطبيق نظام الضـمانات الشـاملة فحسـب، لكنها تتعامل مع الأوضـاع الأخرى، مثل وضـع أي سـلاح نووي في المنطقة، سـواء تم تصـنيعه أو اسـتيراده من خارج المنطقة، أو اســتخدام أراضـــي المنطقة من جانب دولة خارج المنطقة ســواء لتصنيع أو اختبار سلاح نووي.

3- يدعم إنشاء المناطق الخالية الأمن الإقليمي، حيث تتطلب بعض معاهدات المنـاطق الخـاليـة من كـل طرف أن يعلن عن أيـة قـدرات يمتلكهـا، وتفكيـك

([1]) فوزي حماد و عادل محمد أحمد، **إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الفرص والتحديات**، مصدر سابق، ،ص 258 – 261.

وتدمير ما تم تصـــنيعه قبل المعاهدة، وبذلك يمكن أن تكون المنطقة الخالية من الأسلحة النووية أداة لنزع السلاح وليس لمنع الانتشار.

4- يلحق بالمعاهدات المنشأة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بروتوكولات بين المنطقة والدول النووية الخمس، تعطي في حال توقيعها ضـــمانات أمنية لدول المنطقة بالإضـافة إلى الضـمانات الواردة في قراري مجلس الأمن رقمي 255 لعام 1968 و 984 لعام 1995، كما تعمل الدول النووية بالحفاظ على وضعية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، بعد وضع أسلحة نووية بها، أو إجراء تجارب نووية فيها.

5- لا تجيز معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية الانسحاب منها إلاّ في حالة الانتهاك المادي للمعاهدة من جانب إحدى الدول الأطراف، وهذا يعطي قوة لمعاهدات إنشاء المناطق الخالية[1].

([1]) **المصدر السابق**، ص 172.

الخـــاتمـــة:

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب أن يكون غاية رئيسة، ليس لدول المنطقة فقط بل لجميع دول العالم نظراً لما يمكن أن تعود به من منافع جمة تتعدى الإقليمي إلى العالمي، فمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسمح بنزع أسلحة الدول الموقعة في ذلك الحيز الجغرافي، ولذا تعتبر آلية أكثر إنجازاً من معاهدة منع الانتشار النووي، حيث تسمح بنقل وتفكيك وتدمير الأسلحة الموجودة لدى الدول قبل توقيع المعاهدة، وتحول دون استخدام أراضي المنطقة من الدول النووية الكبرى في عمليات إجراء التجارب أو تخزين المواد النووية.

إلاّ أن ظهور هذه المنطقة عملياً أصبح رهين بموافقة إسرائيل عليها، والتي تماطل في إنشائها، بسبب تغليبها للجوانب السياسية والأمنية على القانونية، فأحيانا تتحدث على أن هذا يجب أن يتم في ضوء توقيع معاهدة تشمل كل أسلحة الدمار الشامل، وتقصد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والتي تعتقد بامتلاك بعض الدول العربية لها، كذلك التخوف من السلاح النووي الباكستاني والذي تنظر له باعتباره سلاحا إسلاميا، وهذا ما جعل تعريف منطقة الشرق الأوسط غير متفق عليه وينظر له من النواحي الأمنية، وهو أمر معرقل للاتفاق.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يجب أن يحسم من جميع دول المنطقة وفقاً للمكاسب التي يمكن تحقيقها، والتي ستنعكس إيجاباً على كل شعوب المنطقة، وبالتالي لابد من طرح هذا الأمر بشكل مستمر، والتفكير فيه بشكل جدي من كل دول المنطقة، وتقديم التنازلات من كل الأطراف لتحقيقه، تغليباً لمصلحة دول المنطقة والعالم بأسره.

المراجع

أولاً: المصادر العربية:

(أ)الوثائق:

([1]) تقرير مقدم من المدير العام للوكالة إلى مجلس المحافظين، والمؤتمر العام بشأن الشرق الأوسط، وتطبيق ضمانات الوكالة الدولية.(40) Gc -2861 /Vo 6. 9 may 1995.

([2]) تقرير المدير العام المقدم إلى مجلس المحافظين، والمؤتمر العام، بخصوص منطقة الشرق الأوسط. Vo. 2682 – Gc (38) 1072, 10 September 1993.

([3]) تقرير مقدم من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى: المؤتمر العام للوكالة، بموجب الوثيقة رقم 1019 بتاريخ 1992/9/16.

(ب)الكتب:

([1]) غازي ربايعه، **الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة (1967 – 1980)**، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، 1994.

(2) فوزي حماد وعادل محمد أحمد، **إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.

(3)محمد إبراهيم منصور (محرر) ، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، الطبعة الأولى ، 2001.

(4)محمد أحمد عبدالسلام، **محددات إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية: دراسة تقريرية مع التطبيق على منطقة الشرق الاوسط**، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.

(5) مصطفى علوي سيف، **الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي، في: مصطفى علوي سيف (محرر)، مخاطر وتداعيات الانتشار النووي**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، 2007.

(6) ممدوح حامد عطيه، **إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.

(7)هانز بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً عن التفتيش**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2006.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

([1]) Jan Prawitz and James F. Leonard, **A zone free of weapons of mass destruction in the middle East** (new york: united nations, 1996).

(2) Fuad jabber, **Israel and nuclear arsenal**, (international institute for strategic studies, chatdo & windus, London, 1971).

(3) Shai Feldman, **nuclear weapons and arms control in the middle east**, CSIA studies in international security (Cambridge, MA, London: MTT press, 1997).

(4) Claudia Baumgart and Harold Muller**, nuclear weapons, free zone in the middle east: Apie in the sky**? The Washington quarterly, vol. 28. No. 1, winter 2004.